التحقيقات الإدارية وادارتها للعاملين بالإدارات القانونية وإدارة الموارد البشرية

الجوانب القانونية

1137-3

بقاعات التدريب

١٢ ساعة

٨,٢٥٠
جنيه مصري

إلى من يوجه البرنامج:

كافة العاملين بالإدارات القانونية في المؤسسات، وخاصة البنوك (المحامين)، وبالأخص العاملين في إدارة التحقيقات، والعاملين بقطاع الموارد البشرية، أياً كانت مدة خبرتهم المصرفية.

وصف البرنامج:

يعتبر التحقيق من الأمور التي نصت عليها كافة القوانين واللوائح المنظمة لمخالفات العاملين بكافة المؤسسات التي تتبع الدولة أو القطاع الخاص، ولا يتم التحقيق الا بعد وقوع المخالفة أو اكتشافها، والهدف من التحقيق الوصول الي الحقيقة والبحث عن أدلة ثبوت الوقائع المنسوبة الي المخالف المحال الي التحقيق واتاحة الفرصة له في الدفاع عن نفسه ودرء الاتهامات الموجهة اليه. وبذلك فان التحقيق هو تقصي الحقائق ومعرفة الاخطاء وأسبابها والتحقيق من مدي صحتها في حق الموظف وذلك وصولا لإيجاد العلاج الموضوعي لردع العامل، وقد أوجبت كافة التشريعات التي تنظم مخالفات العاملين اجراء تحقيق معهم.

أهداف البرنامج:

- توضيح إجراءات التحقيق، (المرحلة السابقة على التحقيق – الإجراءات التي ينبغي مراعاتها أثناء التحقيق).
- عرض نطاق تطبيق لائحة التحقيقات، من (نطاق سريان اللائحة – واجبات العاملين – الأعمال المحظورة عن العاملين – سلطة الإحالة للتحقيق وجهة التحقيق – إجراءات التحقيق وضماناته – التصرف في التحقيق – الانتهاء منه التحقيق).
- توضيح التحقيق الإداري من حيث سلطة التحقيق وضماناته والتصرف فيه.
- ذكر السلطة المختصة بالإحالة للتحقيق – الجهة المختصة بالتحقيق – القيود التي ترد على سلطة التحقيق.

محتويات البرنامج:

- أهمية التحقيق، والهدف من التحقيق.
- إجراءات التحقيق (إجراءات المرحلة السابقة على التحقيق – الإجراءات التي ينبغي مراعاتها أثناء التحقيق).
- محضر التحقيق، وأسلوب توجيه الأسئلة.
- نطاق تطبيق لائحة التحقيقات (نطاق سريان اللائحة – واجبات العاملين – الاعمال المحظورة على العاملين – سلطة الاحالة للتحقيق وجهة التحقيق – اجراءات التحقيق وضماناته – التصرف في التحقيق – االانتهاء من التحقيق).
- أحكام عامة – القواعد الخاصة بمحو الجزاءات.
- التحقيق الإداري من حيث سلطة التحقيق وضماناته والتصرف فيه.
- السلطة المختصة بالإحالة للتحقيق – الجهة المختصة بالتحقيق – القيود التي ترد على سلطة التحقيق.
- ضمانات التحقيق (الضمانات الشكلية – الضمانات الموضوعية).

استراتيجية التقييم:

سيتم تقييم المتدربين بناء على تفاعلهم أثناء البرنامج ومشاركاتهم في التدريبات الجماعية.

اللغة المستخدمة:

اللغة العربية

متطلبات الحضور:

لا يوجد.

نبذة عن المحاضر:

د. أوسامة عوض عبد الشفوق

- محامٍ لدى محكمة النقض، والمحكمة الدستورية العليا، والمحكمة الإدارية العليا.
- شغل منصب نائب رئيس القطاع القانوني بالبنك المصري الخليجي سابقًا.
- عمل محامياً بالنقض والإدارية العليا، ومدير إدارة فتوى الشركات والأصول بالبنك المصري لتنمية الصادرات سابقًا.
- محاضر بالمعهد المصرفي المصري في البرامج القانونية، ومن بينها برنامج شهادة المحامي المصرفي.